الفصل الثالث

نظريات الاقتصاد الدولى المفسرة لمكانة المناطق الحرة فى تقسيم العمل الدولى

أولا: نظرية تقسيم العمل الدولى وأهميتها لتفسير نشأة وتطور المناطق الحرة

ثانيا: نظرية هيكشر-أوهلين فى نسب عناصر الانتاج

ثالثا: نظرية دورة المنتج ونظرية الفجوة التكنولوجية

رابعا: النظرية الديناميكية لتقسيم العمل الدولى

نظريات الاقتصاد الدولى المفسرة لمكانة المناطق الحرة فى تقسيم العمل الدولى

فى هذا الفصل حول المناطق الحرة ونظرية تقسيم العمل الدولى سنقوم بعرض وتحليل نظرية تقسيم العمل الدولى وأهميتها فى دراسة المناطق الحرة، وأهمية نظرية هيكشر-أوهلين فى نسب عناصر الانتاج، ونظرية الفجوة التكنولوجية، ثم نظرية لورنس النظرية الديناميكية فى تقسيم العمل الدولى.

أولا: نظرية تقسيم العمل الدولى

وأهميتها فى دراسة المناطق الحرة

يعتبر اتساع نشاط الشركات الأجنبية فى مشروعات التصدير فى الدول النامية، سواء داخل المناطق الحرة أو خارجها، من أهم سمات تقسيم العمل الدولى فى الوقت الحاضر، ومن المنتظر تزايد هذا النشاط فى المستقبل. وتحاول نظرية التجارة الدولية بفرضياتها المختلفة أن تشرح هيكل واتجاه التجارة الدولية، حتى يمكن توجيه النصح والمشورة لكل بلد حول أى المنتجات يفضل أن تنتجها أو تستوردها. وتوجد بعض الفرضيات التى يمكن أن تشتق منها مبادىء التخصص وتقسيم العمل، وتساهم فى فهم عملية تغير هيكل الانتاج والتجارة فى المستقبل. وبناء على ذلك نجد أن سياسة التوجه التصديرى بعكس سياسة احلال الواردات تدعو الى الاستفادة من المزايا النسبية، والتوجه التصديرى يجبر على رفع القدرة التنافسية. والموضوع الجدير بالدراسة فى هذا

المقام هو ما اذا كان الانتاج والتصدير بالمناطق الحرة يخضع لنظرية تقسيم العمل الدولى، وما هى الوسائل المتاحة للاستفادة من انشاء المناطق الحرة فى تعظيم المزايا النسبية. ونستعين بالنظريات الحديثة فى تقسيم العمل الدولى فى دراسة هذا الموضوع، وهى نظرية هيكشر-أوهلين فى نسب عناصر الانتاج، ونظرية الفجوة التكنولوجية، ثم أخيرا النظرية الديناميكية لتقسيم العمل الدولى.

ثانيا: نظرية هيكشر-أوهلين فى نسب عناصر الإنتاج

لفترة طويلة أستخدمت نظرية هيكشر-أوهلين حول نسب عناصر الانتاج كنموذج لتفسير هيكل واتجاه التجارة الدولية. حيث تقرر هذه النظرية أنه فى ظل شروط معينة تقوم بلد ما بتصدير السلعة التى يتم انتاجها باستخدام عنصر الانتاج المتوفر لديها نسبيا بالمقارنة لبلد آخر. واختلاف نسب عناصر الانتاج يؤدى الى اختلاف تكلفة السلع المنتجة مما يؤدى الى اختلاف أثمان السلع المصدرة. وبناء على ذلك فان الدولة التى يتوفر عنصر العمل بوفرة نسبية سينتج سلع كثيفة العمل بتكلفة أقل، وتكون أثمان هذه السلع منافسة ولها ندرة نسبية أكثر من بلد يتوفر لديها عنصر رأس المال نسبيا أكثر من عنصر العمل. وهذا التخصص وتقسيم العمل يشترط توفر المنافسة الكاملة وتشابه هيكل الطلب فى كلا البلدين واتباع حرية التجارة واهمال تكلفة النقل.[1]

---

[1] قارن فى ذلك: مصطفى محمد المهدى محمود: أثر المناطق الحرة على التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، تحت اشراف أ. د./ محمد ناظم حنفى، كلية التجارة جامعة طنطا، ١٩٨١، ص ١٠ وبعدها.
أنور عبد الخالق: المناطق الحرة وأثرها على التجارة الخارجية، دراسة مقارنة، فى: مؤتمر مشكلات التجارة الخارجية فى مصر، بكلية التجارة جامعة عين شمس، ١٤ - ١٧/٣/١٩٧٦.
وحول تقسيم العمل الدولى وعملية التراكم الرأسمالى راجع:
محمد دويدار: الاقتصاد الدولى، منشأة المعارف، الأسكندرية، ١٩٩٦، الفصل الثانى.
صلاح زين الدين: الاقتصاد الدولى، دار النيل للطباعة والنشر، المنصورة ١٩٩٨.

وقد قام ليونتيف باجراء دراسة لمعرفة مدى صحة هذه النظريـــة وانطباقـــها على الاقتصاد الأمريكى، وكانت النتيجة مفاجئة ومناقضة تماما للنظرية، حيـــث وجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وهى دولة صناعية متقدمة يتوفر لديها رأس المال نسبيا، تقوم بتصدير سلع كثيفة العمل، وتستورد سلع كثيفـــة رأس المـــال، وقد سمى هذا فى الأدبيات الاقتصاديـــة بلغـــز أوتنـــاقض ليونتيـــف Leontief Paradox، وأجريت دراسة مشابهة لذلك فى ألمانيا وتوصلت الى نفس النتائج.[1]

وقد وجدت تفسيرات عديدة لتناقض ليونتيف، فيلاحظ أن احدى نقاط الضعـف فى نظرية نسب عناصر الانتاج أنها لاتفسر التجـــارة بيـــن دول ذات مســـتوى متقارب من التطور. وقد قام فلز Fels بدراسة لتطبيق نظرية هيكشـــر-أوهليـــن على الاقتصاد الألمانى، واستنتج أنها لاتفسر اتجاهات التجارة الخارجية لألمانيا، وبتعميم هذا الاستنتاج على بقية الدول الصناعية يمكن القول أن هـــذه النظريـــة لاتفسر اتجاهات نحو ثلثى حجم التجارة العالمية فى السلع. كما جرى انتقاد هذه النظرية فى أن دوال الانتاج معروفة ومتشابهة فى جميع الدول، وذلك يعنـــى أن انتاجية عنصر العمل على نفس المستوى فـــى جميـــع الـــدول، وأن اســـتخدام التكنولوجيا الحديثة لايتطلب تكلفة اضافية، وهذا غير حقيقى.

---

[1] أنظر فى ذلك:
Leontief, W: Factor Proportions and the structure of American Trade: Further Theoretical and Empirical Analysis, in: Leontief, W: Input-Output Economics, New York 1966. Pp. 68.
Roskamp, K. W.: Factor Proportions and Foreign Trade: The Case of West Germany, in: Weltwirtschaftliches Archiv, Bd. 91, 1963. Pp319.
Todaro, M., P.: Economic Development, 5th Edition, Longman 1994, pp. 441.

والانتقادات السابقة الموجهة لنظرية هيكشر-أوهلين لاتؤثر على توطين الانتاج فى المناطق الحرة، بل تظل هذه النظرية صالحة للتطبيق على الانتاج فى المناطق الحرة، وذلك لأن التجارة فى السلع المنتجة فى المناطق الحرة تنطلق من فرضية مقارنة انتاجية عنصر العمل، وهذا يعنى ان النظرية تفسر لنا عملية توطن الانتاج فى المناطق الحرة ولكن لاتفسر أسباب قيام الصادرا ت التقليدية للدول النامية.

فى الواقع أن التجارة متكاملة بين الدول الصناعية والدول النامية، بينما تراها نظرية هيكشر-أوهلين تجارة فى سلع احلالية وليس فى سلع متكاملة، والنظرية النيوكلاسيكية ترى أن الدول تنتج السلع حسب توفر نسب عناصر الانتاج بها، وبذلك تكتسب مزيا نسبية فى انتاج سلع كثيفة العمل أو سلع كثيفة رأس المال. وتتأثر عملية التخصص وتقسيم العمل الدولى باختلاف التكلفة والأثمان، انها عملية اعادة تخصيص للموارد، بمعنى أن تحقيق فائض تصدير فى قطاع معين يستلزم تقييد قطاعات أخرى عن التصدير، فيجرى بذلك استكمال قصور العرض من خلال الاستيراد.[1]

وعندما ندرس الخصائص الهيكلية لكل من الدول النامية والدول الصناعية نجد أن تقسيم العمل الدولى لايقوم كما فى التجارة الاحلالية من خلال قرار للاختيار، وانما هو مفروض مسبقا، ذلك لأن الدول النامية ليست فى وضع يسمح لها انتاج سلع معينة، فالمشكلة تصبح اذن ليست اعادة تخصيص الموارد

---

[1] من أهم كتابات علماء الاقتصاد النيوكلاسيك فى هذا الموضوع نجد مؤلفات لورنس Lorenz أستاذ الاقتصاد الدولى بجامعة برلين الغربية FU Berlin ، وخاصة كتابه حول النظرية الديناميكية لتقسيم العمل الدولى، أنظر فى ذلك:
Lorenz, D.: Dynamische Theorie der internationalen Arbeitsteilung, Berlin 196, S. 28.

أنما تنمية هذه الموارد.[1] وبالنسبة للدول النامية ربما لاتلعب المزايا النسبية دورا جوهريا اذا كان الأمر يتعلق بانتاج سلع تكنولوجية حديثة لاتستطيع تاجها، فقد أجبرها تقسيم العمل الدولى الموروث من القرن التاسع عشر على تاج السلع كثيفة المواد الأولية التى لاتنتج فى الدول الصناعية.[2]

يمكن القول بأن الكثير من السلع التى تنتجها وتصدرها المناطق الحرة سرها لنا مبادىء نظرية نسب عناصر الانتاج، ذلك لأن التبادل التجارى بين دول الصناعية والدول النامية له خصائص احلالية، حيث أن الشركات العملاقة تعددة الجنسيات لها القدرة على انتاج السلع فى أماكن متعددة من العالم. بمعنى آخر يمكن القول بأن مبدأ المزايا النسبية يكون صحيحا فى هذه الحالة، حيث يوجد بالمناطق الحرة عناصر انتاج أجنبية وهى التكنولوجيا ورأس المال الادارة الحديثة، وكلها عناصر متحركة على مستوى العالم وتتفاعل مع عنصر نتاج محلى غير متحرك عالميا، وهو عنصر العمل الماهر. وحسب فروض نظرية هيكشر أوهلين فى نسب عناصر الانتاج تكون مثل هذه الصناعة ضعيفة بلا ركائز قوية تنهض عليها ولا تمثل تخصيصا أفضل للموارد، حيث تستخدم وحدات اضافية من عنصر العمل المحلى ويقيد رأس المال المحلى، بدلا من اقامة صناعة كثيفة رأس المال فانه يتم استيراد الآلات ويدفع ثمنها بالعملات الأجنبية، التى سبق تحصيلها من بيع سلع كثيفة العمل مثل الملابس. ومعنى

---

[1] أنظر فى ذلك دراسة بلاسا حول نظرية التكامل الاقتصادى:
Balassa, B.: Toward a Theory of Economic Integration. Experiences and Prospects, New York/Washington/London 1966, pp. 30.

[2] أنظر فى ذلك دراسة روزه Rose, K. حول نظرية هيكشر-أوهلين:
Rose, K: Heckscher-Ohlinsches Theorem und technischer Fortschritt, in: Bombach, G. (Hrsg.): Beitraege zur Theorie der Aussenwirtschaft, Berlin 1970, S. 33.

ذلك أنه توجد عملية احلال سلع كثيفة رأس المال بسلع كثيفة العمل. وبعبارة أخرى أن هذه الصناعة الهشة بلا ركائز فى دولة نامية مثل تايوان تعتمد على الواردات تعتبر بمنطق نظرية هسكشر-أوهلين محققة لأفضل تخصيص للموارد.

كما يمكن أن تفسر لنا نظرية هيكشر-أوهلين عملية الانتاج والتصدير فى المناطق الحرة على اعتبار أن منتجات المناطق الحرة فى الدول النامية جزء منها سلع كثيفة العمل، خاصة فى مراحل التجميع الأولى وحتى التجميع النهائى للسلع كثيفة رأس المال. وتنطبق هذه النظرية أكثر اذا أخذنا فى الاعتبار السلع الوسيطة، ففى المناطق الحرة تستورد سلع وسيطة كثيفة رأس المال، بينما تكون الكثافة الرأسمالية للصادرات قليلة نسبيا. ولاتنطبق مبادىء التخصص وتقسيم العمل التقليدية فى هذه الحالة، وذلك لكثافة عناصر الانتاج فى المنتج النهائى. واذا كان من المفيد انتاج هذه السلع فى الدول النامية، فيجب أولا توفير المعلومات عما اذا كانت أجزاء من العملية الانتاجية كثيفة العمل، ثم بعد ذلك ندرس قدرة الدولة النامية فى انجاز مرحلة انتاج كثيفة العمل. وقد تتوفر فى الدولة النامية خصائص الانتاج كثيف رأس المال اذا اعتبرنا أن عنصر رأس المال يشمل رأس المال البشرى، وبصفة خاصة غند ارتقاء مهاراته بالتعليم والتدريب يصبح لعنصر العمل خصوصية وميزة متفردة فى هذا المجال.

ويمكن تفسير تجارة السلع المنتجة بالمناطق الحرة بتوفر عنصر العمل غير الماهر والرخيص نسبيا فى الدول النامية، وأيضا توفر رأس المال البشرى متجسدا فى السلع الوسيطة ذات عمليات كثيفة رأس المال، وتوفر تكنولوجيا تناسب امكانيات الدولة النامية. وعندئذ لايمكن القول أنه يوجد تشابه فى عناصر

نتاج المستخدمة فى انتاج السلعة وذلك لغزارة الانتاج فى اقتصاديات الحجم كبير واختلاف تكنولوجيا الانتاج كسبب لقيام التجارة.

ثالثا: نظرية دورة المنتج ونظرية الفجوة التكنولوجية

لتفسير التجارة فى السلع الصناعية نستعين أيضا بنظريتان وهما نظرية دورة منتج ونظرية الفجوة التكنولوجية. وفى حالة دورة المنتج يتم انتاج السلع جديدة أو التكنولوجية فى دورة حياة تشبة حياة الكائن الحى، فتبدأ بالتحول من جرد اختراع يخرج من معامل البحوث العلمية كسلعة جديدة ثم يمر بمرحلة لنضج ثم مرحلة التنميط. أما الفجوة التكنولوجية فتفسر وجود المزايا النسبية بالتفوق التكنولوجى، وهذا تفسير كرافيز Kravis لوجود المزايا النسبية.[1] وتفسر هذه النظرية وجود المزايا النسبية فى الدول الصناعية بالتفوق التكنولوجى، ولكن لاتقدم النظرية تفسيرا لتوطن الانتاج فى المناطق الحرة بالدول النامية. ولعل تقسيم عملية الانتاج بواسطة الشركات متعددة الجنسيات وتوطين بعضها فى الدول النامية ليس الا طريقة مبتكرة للاقتباس الصناعى فى مرحلة تنميط السلعة.

ويمكن للدول النامية الاستفادة من نظرية الفجوة التكنولوجية، فان امتلاك الدول النامية لمزايا نسبية وتنافسية يرفع من قدرة شركاتها الوطنية على المنافسة. وتستطيع الدول النامية الاستفادة من مزايا انخفاض مستوى الأجور

---

[1] يعتبر كرافيز من رواد نظرية الفجوة التكنولوجية، قارن فى ذلك دراسة كرافيز التالية:
Kravis, I. B.: Availability and Other Influences on the Commodity Composition of Trade, in: Journal of Political Economy, Vol. 64, 1956, pp. 143.

بها، ويمكن لذلك توطين أجزاء من عملية انتاج السلع التكنولوجية فـــى الـدول النامية طبقا لمرحلة التمبط فى منحنى دورة المنتج حيث يكون انتـــاج الســلعة كثيف العمل في هذه المرحلة. وفى مرحلة النضج التى تسبق التنميـــط نجـد أن تكنولوجيا انتاج السلعة تصبح مستقرة وطريقة انتاجها معروفة، وترتفع الكثافـــة الرأسمالية خاصة لرأس المال العينى. وفى هاتين المرحلتين يكـــون لانخفـــاض مستوى الأجور وتكلفة المواد الخام دور هام فى توطين عملية الانتاج، والمثال التقليدى لذلك هو مانشاهدة من توطن الصناعة فى بعض الدول النامية، حيـــث تستخدم تكنولوجيا مستقرة وأيضا سوقا لتصريف هذه المنتجات.[1] وفـــى هـذا المجال تكون ميزة الموقع الذى تتمتع به الدولة النامية عامل جذب للاســتثمارات الأجنبية. وحيث أن ذلك يتعلق بالفن الانتاجى فان الدول النامية يمكنها أن تجـــد أيضا مزايا نسبية فى السلع كثيفة رأس المال، خاصة تلك التى يلـــزم لانتاجـــها نسبة قليلة من راس المال البشرى. كما أنه يمكن تفسير وجود مزايا نسبية فـــى المناطق الحرة بالاستعانة بفكرة منحنى دورة المنتج، فسرعة التغير التكنولوجـــى تجعل استخدام رأس المال العينى ليس له عائد كبير، ولرفع هذا العـــائد يجـــب استخدام أساليب انتاج كثيفة العمل فى بعض فروع الصناعة.

ومن الممكن أن تنتج السلعة خصيصا لأسواق الدول الصناعية، وهذا لايعنـــى أن العمليات الصناعية الأولى يجب نقلها من الدول الصناعية، وتتجـــه أنشـــطة البحث والتطوير لدى الشركات متعددة الجنسيات الى توطين سلع نهائيـــة فـــى

[1] حول نظرية دورة المنج قارن فى ذلك:
Hirsch, S.: Location of Industry and International Competetivness, Oxford 1967.
Wells, jr. L. T.: International Trade: The Product Life Cycle and International Trade, Boston 1972, Pp. 3.

ول النامية. ويتمتع المنتجون في هذه الحالة بموقف احتكارى خاصة فى بداية تاج السلعة الجديدة، ولكن عملية الاقتباس والتقليد تفقد الشركة صاحبة اختراع هذه الميزة، ويمكن حينئذ وجود مزايا نسبية لانتاجها فى المناطق حرة بالدول النامية.

رابعا: النظرية الديناميكية لتقسيم العمل الدولى (نظرية لورنس)

يمكن الاستعانة بنظرية لورنس Lorenz فى المزايا النسبية التنموية فى تفسير مزايا النسبية فى المناطق الحرة، فهى نظرية ديناميكية عامة لتقسيم العمل دولى، حيث تفسر ديناميكيّة التجارة الخارجية بنظرية المنافسة. كما تفسر لتجارة العالمية كتبادل للامكانيات المتاحة ولها خصائص احتكارية، والمزايا لناتجة عن ذلك معروفة للدول النامية. وفى مرحلة البداية تتميز بهيكل تبادلى تكامل وبعد ذلك يستقر هيكل انتاجى متوازن. ويرى لورنس أن النموذج لتكاملى وليس الاحلالى للتجارة الدولية يفسر لنا ديناميكية التجارة العالمية.[1] ففى النموذج الاحلالى تمتلك الدولة سلعا كافية، وهذا ناتج عن التخصص فينتج بعد ذلك هيكل تبادل متكامل، وبمعنى آخر أن التجارة الخارجية الاحلالية هى السبب فى التحول الى هياكل تبادلية متكاملة. وعملية الاقتباس الصناعى وامتلاك قدرة على المنافسة تعمل على توافق هيكل التبادل التكاملى، وارتفاع القدرة التنافسية تدفع المنتجين للبحث عن فروع انتاجية أكثر ربحية وبذلك يتواصل هيكل تبادل متكامل. وبتطبيق هذه النظرية على الدول النامية يمكن القول بأن التقدم التكنولوجى الذى يوفر استخدام المواد الخام باحلالها بمواد

[1] راجع فى ذلك دراسة لورنس السابق ذكرها:
Lorenz, D.: Dynamische Theorie der internationalen Arbeitsteilung, Berlin 196, S. 28.

تخليقية يؤدى الى أن يصبح تصدير المواد الأولية بالنسبة للدول النامية أقل ربحية ويدفعها لمضاعفة جهودها لانتاج سلع صناعية نمطية تمتلك لها مزايا نسبية أفضل من الدول الصناعية. وينتج عن ذلك هيكل تكاملى جديد للتبادل التجارى اذا كانت الدول الصناعية فى هذه الحالة لديها فروع صناعية كثيفة العمل لاتتمتع بالمزايا النسبية أو الكفاءة الاقتصادية، فتقوم بالتركيز على فروع صناعة المنتجات التكنولوجية الجديدة والتى تحتاج الى رأس المال البشرى والبحث والتطوير المتوفر فى الدول الصناعية. وبقيام حركة التصنيع فى الدول النامية ينشأ مع مرور الوقت شروط مناسبة لقيام تبادل احلالى، والتجارة فى السلع الصناعية تعوض فى هذه الحالة الضعف الكامن فى التجارة المتكاملة.

وصادرات السلع الصناعية فى المناطق الحرة تنهض بمساعدة الشركات الأجنبية خلال الاستثمارات المباشرة. وتوجد فوائد للتنمية بامتلاك احتكار زمنى، وهذا الاحتكار الزمنى هو تعبير عن المنافسة الديناميكية وتفقد مع مرور الوقت أهميتها وتصبح منتهية خلال عملية الاقتباس والتقليد. ويفرق لورنس بين المزايا النسبية التنموية على مستوى الاقتصاد الكلى ومستوى الاقتصاد الجزئى: والمزايا من النوع الأول تتحقق بانتاج السلع الجديدة وتطبيق عمليات انتاج جديدة واكتشاف موارد طبيعية جديدة وامتلاك عناصر احتكارية. وامتلاك القدرة على انتاج سلع تكنولوجية تتوفر غالبا فى الدول الصناعية، أما الدول النامية فتقوم بتصدير مواد خام لأنها تمتلك مناخ وظروف طبيعية وجغرافية مناسبة. والتجارة ذات صبغة تكاملية وتنشأ التجارة عند اكتشاف احتياطيات جديدة للمواد الخام أو تقدم تكنولوجى يوفر فى استخدام المادة الخام، أو اكتشاف مواد تخليقية.[1]

[1] راجع فى ذلك دراسة لورنس التالية:

ويعبر انخفاض مستوى الأجور في الدول النامية عن انخفاض قدرات عنصر عمل، وذلك يعد ميزة نسبية بالدول النامية فى انتاج سلع كثيفة العمـــل. وتلـــك زة ترتبط بمرحلة معينة فى التنمية الاقتصادية، وتتلاشى تدريجيا بتقدم عمليـــة صنيع ليحل محلها ميزة نسبية فى انتاج سلع كثيفـــة رأس المـــال. ويعتـــبر خفاض مستوى الأجور ميزة نسبية وسبب رئيسى لجذب الشـــركات الأجنبيـــة ستثمار فى المناطق الحرة وتوطين الانتاج بها. ويعتبر تايوان مثال واضـــح لك، فقد استنفذت مزاياها النسبية القائمة علـــى انخفـــاض مســـتوى الأجـــور، عندما بلغت مستوى التشغيل الكامل وارتفع مستوى الأجور بها، ولم يعد العمل ير الماهر مصدرا للميزة النسبية، توجهت للاهتمام بالتعليم والتدريب فاكتسبت زايا نسبية جديدة بفضل عنصر العمل الماهر. والمزايا النسبية في المنـــاطق حرة ناتجة عن انخفاض مستوى الأجور فى انتاج السلع الوسيطة، أمـــا انتـــاج لسلع النهائية فلا تستطيع الدولة النامية انجازه بقدراتـــه الذاتيـــة فقـــط، وانمـــا مساعدة الشركات متعددة الجنسيات.

وبالاضافة الى احتكار الشركات متعددة الجنسيات لطرق انتاج وتكنولوجيـــا متقدمة هناك ميزة أخرى تتمتع بها، وتتمثل فى تنوع واختلاف فروع الانتـــاج، وينتج ذلك عن تطبيق طرق الادارة الحديثة التى لاتركز على ظروف الانتـــاج العامة وانما على التغيير في الفن الانتاجى على مســـتوى المشـــروع وتطبيـــق الادارة الحديثة والتسويق الدولى. وتعتبر هذه المزايا هى السبب فـــى التجـــارة الاحلالية. وبذلك يمكن تفسير المزايا النسبية فى المناطق الحرة بالدول الناميـــة

Lorenz, D.: Explanatory Hypotheses on Trade Flows between Industrial and Developing Countries, in: Giersch, H.(editor): The International Division of Labour , Problems and Perspectives, Tuebingen 1974, pp. 89.

بأنها تتمتع بتوليفة من عناصر احتكارية مثل احتكارها طرق انتـــاج وتســويق متميزة، وذلك يعنى أن الشركات التى تعمل بالمناطق الحـــرة لابــد أن تمتلــك ناصية التجديد والابتكار، وبمعنى آخر أنه من خلال توطين أجزاء من عمليـــات انتاجية أو تجميع منتج نهائى بالمناطق الحرة، يمكنها امتلاك مزايا احتكارية فـى مواجهة الشركات الأخرى.[1]

ويلاحظ تلاشى جزء كبير من هذه المزايا النسبية بسبب الاقتبـــاس والتقليـد الصناعى، ذلك لأن جزء كبير من صناعة الألكترونيات العالمية لها مراكز انتاج بالدول النامية، وكانت مرغمة على اتخاذ هذه الخطـــوة لرفــع قدرتــها علــى المنافسة. ولن تتلاشى هذه المزايا النسبية للدول النامية طالما وجـــدت مزايـا انخفاض مستوى الأجور، سواء بتوفر عنصر العمل غــير المــاهر أو ارتفــاع مستوى العام للتعليم والتأهيل المهنى. وقد استطاعت بعض الشـــركات متعــددة الجنسيات مواجهة مشكلة فقدان المزايا النسبية بسبب الاقتباس الصناعى والتقليـد بأنها أقامت فى الدول النامية بعض مراحل العملية الانتاجية أو عمليات انتاجيــة كاملة وحديثة. وبذلك أصبح فى استطاعة بعض الدول الناميـــة الاســتفادة مــن انخفاض مستوى الأجور بها. والمناطق الحرة لاتخلق بمفردها المزايا النســبية، وانما تساعد من خلال تجهيزاتها الخاصة على الاستفادة من مزايا نسبية موجودة فعلا. وبمعنى آخر أن المناطق الحرة عامل مساعد فى تنفيــذ سياســة تشــجيع الاستثمارات الأجنبية بازالة الحواجز والمعوقات التى تواجه المستثمرين، كمـــ

[1] راجع فى ذلك:
Vall, D.: Export Processing Zones, in: Journal of World Trade Law, Vol. 0, 1967, pp.478-489.

يىء مناخ جيد للاستثمار، وتشجع المستثمرين على الاقبـــال علـــى المزايـــا
سبية التى تتمتع بها الدولة.